الباب الثالث

إستراتيچية الحل المنفرد .. والفصل العنصرى

- الفصل الأول : نحو الحل المفروض من جانب واحد
- الفصل الثانى : خطة فك الارتباط
- الفصل الثالث : لماذا الاعتراف بإسرائيل دولة يهودية؟
- الفصل الرابع : موقف إسرائيل من عرب ١٩٤٨ .
- الفصل الخامس : أبعاد الإستراتيچية الإسرائيلية

obeikandl.com

obeikandl.com

الفصل الأول

نحو الحل المفروض من جانب واحد

مع فشل مؤتمر كامب ديڤيد (٢) فى التوصل إلى تسوية نهائية للنزاع الإسرائيلى الفلسطينى، ساد الجانبين الشعور بأنهما وصلا إلى نهاية الطريق وأنه لا بد من اللجوء إلى القوة فى تعامل الواحد منهما مع الآخر.

فالفلسطينيون تسيطر عليهم مشاعر الإحباط بعد أن تقلصت مطالبهم ـ وهم أصحاب فلسطين الأصليون ـ إلى إقامة دولة مستقلة وقابلة للحياة على ٢٢٪ من أرض وطنهم، وارتضوا أن تحل قضيتهم على مراحل، وخضعوا لنظام يستمر فيه الاحتلال الإسرائيلى بممارساته القمعية وإجراءات الاستيطان والتهويد تحت غطاء الحكم الذاتى، ويتحملون سوء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والصحية والقيود الأمنية التى تفرضها سلطات الاحتلال والسلطة الوطنية الفلسطينية، على السواء، ترقبا للموعد المحدد للتفاوض بشأن التسوية النهائية التى تعيد إليهم حقوقهم المشروعة. فإذا بهم يجدون أن أحلامهم كانت مجرد سراب، وأن اتفاقات أوسلو لم تكن سوى غطاء لإسباغ الشرعية على الاحتلال ولتصفية انتفاضتهم وتوظيف السلطة الفلسطينية فى حماية الاحتلال، وإذا بالتسوية المعروضة عليهم ـ والمزعوم بأنها عروض سخية غير مسبوقة ـ تطالبهم بالتخلى كلية عن حق اللاجئين فى العودة والاعتراف بالسيادة الإسرائيلية على قدسهم الشريف وتعرض عليهم دولة ناقصة السيادة منزوعة السلاح وخاضعة للسيطرة الإسرائيلية.

أما الإسرائيليون؛ فقد وقعوا تحت تأثير الدعاية عن «رفض ياسر عرفات لتلك العروض (السخية وغير المسبوقة) من قبل إيهود باراك، والتى تتضمن إعادة ما يزيد على ٩٥٪ من الأراضى إلى الفلسطينيين، بل وتقاسم السيادة فى القدس؛ المدينة التى ظلوا يجمعون على وحدتها تحت السيادة الإسرائيلية وبقائها عاصمة أبدية لإسرائيل، وقد أثبت عرفات فى نظرهم أنه لا يزال الإرهابى الذى يريد القضاء على الدولة العبرية، ألم يتمسك بحق العودة للاجئين الفلسطينيين، الأمر الذى يعنى فى نظرهم القضاء على إسرائيل كدولة يهودية! ألم يخرق اتفاقات أوسلو التى تلزمه بمحاربة الإرهاب والعنف وبتسوية كافة الخلافات بالوسائل السلمية؟ ألا يدل ذلك على أن الفلسطينيين لا يفهمون غير لغة القوة؟ . .» وهكذا أصبح الرأى العام الإسرائيلى ـ بوجه عام ـ مقتنعا بأن الوقت قد حان لكى تقوم إسرائيل بتلقين الفلسطينيين درسا قاسيا حتى يدركوا أن استخدامهم للقوة لن يفيدهم فى تحقيق أهدافهم.

والواقع، أن المجتمع الإسرائيلى قد بدأ ينحرف نحو اليمين منذ اغتيال اسحق رابين.

فلم تنجح اتفاقات أوسلو فى تحقيق التعايش السلمى بين الإسرائيليين والفلسطينيين، بل ظلت مشاعر العداء والكراهية وثقافة العنف منتشرة لدى معارضى الاتفاقات المذكورة، ولم تتوقف العمليات المسلحة من الجانبين. وأخذت عملية السلام تتراجع أمام أعمال العنف، وأصبح الرأى العام الإسرائيلى منقسما تجاه العملية السلمية (كشفت استطلاعات الرأى التى أجريت قبيل انتخاب نيتانياهو عام ١٩٩٦م أن كلاّ من حزبى العمل والليكود يحظى بتأييد ٤٠٪ من عدد الناخبين مع وجود نسبة ٢٠٪ من الأصوات العائمة) ورفع نيتانياهو شعار «الأمن مقابل السلام» بدلا من شعار «الأرض مقابل السلام» واتهم السلطة الفلسطينية بعدم الوفاء بالتزاماتها بمحاربة الإرهاب مطالبا إياها بالقضاء على البنية التحتية للإرهاب واعتقال المشتبه فيهم وجمع الأسلحة غير الشرعية، معلقا تنفيذ اتفاقات أوسلو على تنفيذ السلطة لالتزاماتها. ومن ناحية أخرى، أدى تجميد نيتانياهو لعملية السلام ومواصلته لعملية الاستيطان والتهويد إلى قيام السلطة الفلسطينية بزيادة عدد أفراد شرطتها وتغاضيها عن أنشطة المقاومة وتكديس الأسلحة. وكان الصدام المسلح الذى وقع فى سبتمبر ١٩٩٦م بسبب افتتاح

نفق الأقصى، حيث تبادل الجنود الإسرائيليون إطلاق النار مع رجال الشرطة الفلسطينية يمثل سابقة يخشى من تكرارها فى المستقبل.

وكان انتخاب شارون رئيسا للحكومة الإسرائيلية بمثابة تفويض فى استخدام أقصى درجات العنف فى التعامل مع الانتفاضة الفلسطينية، فقد كان تاريخه العسكرى معروفا بالمجازر التى ارتكبها ضد العرب (سواء مذبحة قبية عام ١٩٥٣م التى أوقعت ٦٩ قتيلا، أو الهجوم على الجيش المصرى فى غزة فى فبراير ١٩٥٥م الذى قُتِلَ فيه ٣٧ جنديا، أو العدوان على طبرية الذى راح ضحيته ٥٠ سوريا، أو اعتداءاته الوَحشية فى قطاع غزة فى السبعينيات، أو مذبحة صابرا وشاتيلا فى ١٦ سبتمبر سنة ١٩٨٢م والتى قتل فيها ألفا فلسطينى على مرأى وتحت حماية من قواته، أو قيامه بقتل الأسرى فى حربى ١٩٥٦ و ١٩٦٧م) وكما كان عداؤه لمنظمة التحرير الفلسطينية وكراهيته لياسر عرفات من الحقائق المعروفة.

كما أن توليه رئاسة الحكومة كان يعنى القضاء على عملية السلام، حيث كان يبدى معارضة شديدة لاتفاقات أوسلو ويعتبر عقدها خطأ استراتيچيا، أما آراؤه بشأن تسوية النزاع العربى الإسرائيلى، فكانت لا تصلح أساسا للمفاوضات، حيث كانت تنطلق من اعتبار شرق الأردن الدولة الفلسطينية ورفض إقامة دولة فلسطينية أخرى فى الضفة الغربية، وأصبح يدعو إلى عقد اتفاق مرحلى طويل الأجل (لعشرة أو عشرين عاما) مع الفلسطينيين بما يسمح لهم بالسيطرة على حوالى نصف مساحة الضفة الغربية، على أن تظل لإسرائيل السيطرة الأمنية، وعندما تتوافر الثقة بين الجانبين يجرى التفاوض على قضايا الحدود والأمن وغيرهما. ومن الواضح أن هذا الاقتراح يستهدف تجميد الأوضاع لفترة طويلة ويؤدى فى النهاية إلى أن يصبح الحل الانتقالى هو الحل النهائى، خاصة إذا ما استمر النشاط الاستيطانى المكثف الذى تبناه شارون طوال توليه لمناصبه المختلفة حتى أصبح مشهورا بأنه الأب الروحى للاستيطان ومعروفا بصلاته الوثيقة بجماعة جوش إيمونيم الأصولية المتطرفة التى تمارس النشاط الاستيطانى المكثف.

وقد قام شارون بتشكيل حكومة وحدة وطنية بالائتلاف مع حزب العمل بقصد استغلاله فى تسويق سياسته على الساحة الدولية (وهو الدور الذى قام به شيمون بيريز بوجه خاص) ولكن خروج حزب العمل من الحكومة فى أكتوبر ٢٠٠٢م لم يضعف من

تأييد الناخبين لشارون، حيث حقق الليكود فوزا كبيرا فى الانتخابات البرلمانية التى أجريت فى يناير ٢٠٠٣م فحصل على ٣٨ مقعدا بالكنيست فى حين أصابت حزب العمل أكبر خسارة فى تاريخه فلم يحصل إلا على ١٩ مقعدا، وحدد شارون هدف حكومته من البداية بتدمير البنية التحتية «للإرهاب» وذلك دون التفرقة بين فصائل المقاومة والسلطة الوطنية الفلسطينية، محملا ياسر عرفات شخصيا المسئولية عن أعمال العنف كافة، ومطالبا إياه بوقف هذه الأعمال والتوقف عن التحريض على ارتكابها وبالقضاء على البنية التحتية لفصائل المقاومة.

وشن شارون على الفلسطينيين حربا شرسة استخدم فيها أشد الأسلحة فتكا وتدميرا وأعنف الأساليب الوحشية المنافية للأعراف الدولية والمبادىء الإنسانية، وتصاعد بعدوانه تدريجيا وردّ بكل عنف على عمليات المقاومة. وبعد فشل خطته المعلنة للقضاء على الانتفاضة، خلال مائة يوم، قام بتنفيذ خططه الحربية تدريجيا حتى قامت القوات الإسرائيلية فى مارس ٢٠٠٢م بتنفيذ عملية السور الواقى، حيث هاجم المدن الفلسطينية والمخيمات وعددا من القرى، وقام بعزل ياسر عرفات فى مبنى المقاطعة برام الله ودمرّ بنية السلطة الفلسطينية وشن حملات اعتقال واسعة وعمليات التفتيش لضبط الأسلحة من أجل القضاء على البنية التحتية للفصائل. وفى أول يوليو سنة ٢٠٠٢م، قام بتنفيذ خطة الطريق الحازم التى تقوم على بقاء القوات الإسرائيلية فى المدن الفلسطينية فترات طويلة، الأمر الذى يعنى إعادة احتلال المنطقة (أ) دون تحمل المسئولية المدنية عن السكان. ومن ناحية أخرى واصلت حكومة شارون تنفيذ سياسة الاغتيالات لقادة وكوادر المقاومة، ونسف منازل القائمين بالعمليات العسكرية، وإبعادهم خارج مناطق إقامتهم، وفرض الحصار الخانق على المناطق الفلسطينية وإغلاقها.

وواصلت الفصائل الفلسطينية ـ التابعة لمنظمات فتح وحماس والجهاد وغيرها ـ عملياتها المتنوعة من الاشتباك المسلح مع الجنود الإسرائيليين ومهاجمة المواقع والحواجز الأمنية والأهداف الإسرائيلية إلى إطلاق النار على المستوطنين وإطلاق قذائف الهاون والصواريخ قصيرة المدى على المستوطنات. وكانت العمليات الاستشهادية أكثر العمليات فاعلية من حيث الخسائر البشرية والتأثير النفسى وإن أدينت دوليا بسبب ما توقعه من ضحايا مدنيين واستغلت لدمغ المقاومة الفلسطينية بالإرهاب.

نجح شارون فى استغلال الموقف الدولى من الإرهاب ـ وخاصة منذ وقوع أحداث ١١ سبتمبر ـ فى تصوير انتفاضة الأقصى بأنها من قبيل الإرهاب الدولى. وقد وجد لدى الإدارة الأمريكية بوجه خاص دعما لسياسته وممارساته تجاه الفلسطينيين. فقد كانت إدارة الرئيس بوش تحمل ياسر عرفات مسئولية فشل مفاوضات مؤتمر كامب ديڤيد واللجوء إلى العنف، كما كانت تتبنى أفكار المحافظين الجدد المنحازة لإسرائيل، والتى تدعو إلى الاعتماد عليها ودعمها باعتبارها الحليفة الموثوق بها والديمقراطية الوحيدة فى الشرق الأوسط. وقد نجح شارون فى إقامة علاقة وثيقة مع الرئيس بوش والتنسيق معه والحصول على دعمه فى السياسة التى ينتهجها تجاه الفلسطينيين وتأييد ممارساته الوحشية ضدهم بدعوى أنها من قبيل الدفاع الشرعى ومحاربة الإرهاب.

وظل شارون يرفض الدخول فى مفاوضات سياسية مع الفلسطينيين قبل الوقف التام لأعمال العنف كافة، مستخدما هذا الشرط كذريعة للتهرب من استئناف عملية السلام. وقد وجد لدى الإدارة الأمريكية تفهما لموقفه، وعلى الرغم من إعلان هذه الإدارة موافقتها على توصيات لجنة ميتشل (وضع حد للعنف ـ ثم القيام بإجراءات لبناء الثقة بما فيها انسحاب القوات الإسرائيلية إلى مواقع ما قبل الانتفاضة ووقف الاستيطان ـ ثم استئناف المفاوضات)، فإنها لم تبذل أية جهود لتنفيذها أو لتنفيذ الإجراءات الأمنية التى تتضمنها خطة جورج تينيت رئيس مخابراتها.

وفى ٢٤ يونيو ٢٠٠٢م، طرح الرئيس بوش مبادرته بشأن إقامة دولة فلسطينية تعيش فى سلام بجانب إسرائيل، وذلك بهدف احتواء غضب الأوساط الشعبية فى العالمين العربى والإسلامى بسبب غزوه للعراق وأفغانستان وانحيازه الصارخ لإسرائيل. وقد قامت الرباعية الدولية (الولايات المتحدة ـ والاتحاد الأوروبى ـ وروسيا ـ والأمم المتحدة) بإعداد ما يعرف بخريطة الطريق التى تتضمن مراحل وخطوات لتنفيذ «رؤية» الرئيس بوش (بدءا بإنهاء الإرهاب والعنف وإجراء عدد من الإصلاحات الفلسطينية بما فيها وضع دستور جديد وإجراء الانتخابات وتعيين رئيس للوزراء وتوحيد الأجهزة الأمنية وإصلاح القضاء مع قيام إسرائيل بتخفيف القيود الأمنية وسحب قواتها إلى مواقع ما قبل الانتفاضة ووقف إسرائيل لكافة الأنشطة الاستيطانية خلال المرحلة الأولى ـ وإقامة دولة فلسطينية

بحدود مؤقتة خلال المرحلة الثانية ـ وأخيرا إجراء مفاوضات الوضع النهائى وعقد الاتفاق الدائم وإنهاء الاحتلال حتى عام ٢٠٠٥م).

وكان الانطباع العام هو أن الإدارة الأمريكية أصبحت جادة فى السعى من أجل حل النزاع العربى الإسرائيلى، خاصة باستصدار قرار مجلس الأمن رقم ١٣٩٧ متضمنا ـ لأول مرة ـ النص على إقامة الدولة الفلسطينية، ولكن قبولها تحفظات شارون الأربعة عشر ـ والتى تفرغ خريطة الطريق من مضمونها ألقى بظلال الشكوك على حقيقة موقفها. حيث تضمنت هذه التحفظات: ضرورة توقف الفلسطينيين تماما عن العنف منذ بدء تطبيق خريطة الطريق وطوال تطبيقها مع حل الأجهزة الأمنية القائمة وإصلاحها وقيامها بمنع الإرهاب والعنف، وحل المنظمات الإرهابية (حماس والجهاد والجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية) وتصفية أجهزتها وبنيتها الأساسية وجمع أسلحتها ـ وعدم الانتقال إلى مرحلة فى التطبيق قبل إحراز تقدم فى المرحلة السابقة وتنفيذها تنفيذا كاملا ـ تغيير القيادة الفلسطينية والإصلاح الفلسطينى وخاصة انتخاب المجلس التشريعى ـ أن تتولى الولايات المتحدة مهمة الإشراف والتحقق من التنفيذ ـ أن تحدد طبيعة الدولة الفلسطينية المؤقتة من خلال التفاوض بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل وأن تكون لها حدود مؤقتة وبعض أوجه السيادة وتكون منزوعة السلاح وتتولى إسرائيل الرقابة على دخول الأفراد والبضائع لها والخروج منها ـ عدم مناقشة قضايا التسوية النهائية، ومنها المستوطنات فى يهودا والسامرة ووضع المؤسسات الفلسطينية فى القدس ـ استبعاد المرجعيات الأخرى بخلاف القرارين رقمى ٢٤٢ و ٣٣٨ . . .

والغريب أن إدارة الرئيس بوش قبلت هذه التحفظات، ثم أهملت خريطة الطريق ولم تضع ثقلها لدفع تنفيذها، وبقى الموقف على جموده إلى أن أعلن شارون خطته عن «فك الارتباط»، وهى الخطة التى تقوم أساسا على الانسحاب من جانب واحد من قطاع غزة وإزالة بعض المستعمرات شمال الضفة الغربية.

* * *

الفصل الثانى

خطة فك الارتباط

أعلن شارون عن خطته فى ديسمبر ٢٠٠٣ أمام مؤتمر هيرتسليا[١]. ذاكرا أنه لا يعتزم إبقاء المجتمع الإسرائيلى رهينة فى أيدى الفلسطينين. وأن خطته تشمل إعادة انتشار قوات الدفاع وتغيير انتشار المستوطنات وتخفيض عدد الإسرائيليين المقيمين وسط الفلسطينين.

وقد ألقى البيان الصحفى الصادر فى ١٨ أبريل ٢٠٠٤ المزيد من الضوء على مبررات الخطة المذكورة وأبعادها، حيث جاء فيه:

- إنه فى أية تسوية دائمة لن يكون هناك استيطان إسرائيلى فى قطاع غزة، وفى المقابل سوف تبقى الضفة الغربية مناطق ستكون بمثابة أجزاء من إسرائيل.
- سوف تنهى خطة الانفصال الادعاءات عن مسئولية إسرائيل عن الفلسطينيين فى قطاع عزة.
- عندما تظهر فى الجانب الفلسطينى دلائل تؤكد استعداده ومقدرته على محاربة الإرهاب وتنفيذ الإصلاحات حسب خريطة الطريق، فسوف يكون فى الإمكان العودة إلى طريق المفاوضات والحوار.

(١) مؤتمر هيرتسليا من أهم المؤتمرات التى تعقدها إسرائيل سنويا منذ عام ٢٠٠٠ لمناقشة الاستراتيجيات والسياسات التى تنتهجها إسرائيل، ويشارك فيه كبار المسئولين والخبراء.

obeikandl.com

● ستواصل إسرائيل بناء الجدار الأمنى .

● ستشرف إسرائيل وترابط على الحدود الخارجية للقطاع من البر وسوف تسيطر بشكل مطلق على المجال الجوى له وتواصل القيام بعمليات عسكرية فى مجاله المائى .

● تحتفظ إسرائيل بحقها فى الدفاع عن النفس سواء فى القطاع أو فى الضفة .

● سيتم الإبقاء على شبكات المياه والكهربا وتصريف مياه المجارى والاتصالات التى تخدم الفلسطينيين .

● سيتواصل العمل فى المعبر الدولى بين قطاع غزة ومصر بموجب الترتيبات القائمة اليوم ، وإسرائيل معنية بنقل المعبر إلى نقطة المثلث الحدودى .

وقد بادر شارون بالحصول على دعم الولايات المتحدة لخطته ، فأبلغ الرئيس بوش بهذه الخطة ، وتلقى منه فى ١٤ أبريل ٢٠٠٤ رسالة ضمانات تتلخص فيما يلى :

● الترحيب بخطة شارون لفك الارتباط ، واعتبارها تسجل تقدما حقيقيا نحو تحقيق رؤية بوش بشأن إقامة دولتين فى فلسطين ومساهمة حقيقية نحو السلام .

● بقاء التزام الولايات المتحدة برؤية بوش (بشأن الدولتين) وتنفيذها وفقا لخريطة الطريق .

● مطالبة الفلسطينين بوقف النشاط المسلح وجميع أعمال العنف ضد الإسرائيليين ، ومطالبة السلطة الفلسطينية بالتصرف بحسم ضد الإرهاب والقيام بإصلاح سياسى شامل .

● تأكيد التزام الولايات المتحدة بأمن إسرائيل بما فى ذلك حصولها على حدود آمنة يمكن الدفاع عنها وتقوية قدرات إسرائيل على الردع والدفاع عن نفسها .

● تفهم الولايات المتحدة لاستمرار الترتيبات الإسرائيلية للسيطرة على الأجواء والمياه الإقليمية والمعابر البرية فى الضفة الغربية وغزة .

● التزام الولايات المتحدة بقوة بأمن ورفاه إسرائيل دولة يهودية .

● إن حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين يجب التوصل إليه من خلال إقامة دولة فلسطينية وتوطينهم فيها بدل إسرائيل .

● أن تحصل إسرائيل ضمن تسوية نهائية سلمية على حدود آمنة ومعترف بها دوليا تمشيا مع قرارى مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ وفى ضوء الوقائع على الأرض ومن ضمن ذلك المراكز السكانية الإسرائيلية الرئيسية الموجودة، ولا يمكن واقعيا توقع العودة الكاملة والشاملة إلى خطوط هدنة ١٩٤٩، ولا ينتظر التوصل إلى اتفاق على الوضع النهائى إلا على أساس تغييرات متبادلة متفق عليها تعكس هذه الوقائع.

● الإشارة إلى إعلان الحكومة الإسرائيلية أن الجدار الذى يتم إنشاؤه من قبل إسرائيل يجب أن يكون جدارا أمنيا وليس سياسيا، ومؤقتا وليس دائما، وهو تبعا لذلك لا يستبق أيا من قضايا الوضع النهائى ومن بينها الحدود النهائية.

● دعم الولايات المتحدة لقيام دولة فلسطينية قادرة على البقاء ومتواصلة جغرافيا.

هذا ـ وقد نجح شارون فى تنفيذ خطته، رغم معارضة اليمين الإسرائيلى، وتم الانسحاب من قطاع غزة وإزالة ما كان فيها من مستعمرات إسرائيلية فى عام ٢٠٠٥.

وكان غريبا أن يقوم شارون ـ رائد الاستيطان الإسرائيلى الأكبر فى الأراضى العربية المحتلة ـ بتصفية المستعمرات والانسحاب من غزة. وقد تعددت التحليلات لتفسير ذلك. فمن قائل إنه استهدف تجميد الأوضاع وإبعاد الضغط الدولى، وفى رأى أنه أراد التخلص من التهديد الديموغرافى الذى يمثله التزايد السكانى للفلسطينيين فى إسرائيل والأراضى المحتلة، وبحسب رأى آخر أنه قصد إعداد المسرح للاتفاق المؤقت طويل الأجل الذى يدعو إليه، ومن التفسيرات التى تحظى باعتقاد واسع أن شارون أراد بالانسحاب من غزة وشمال الضفة تفادى الضغوط عليه من أجل قبول تسوية على أساس المعايير التى وضعها كلينتون (التى أشرنا إليها) وكذا المشروع الذى أعده فريق من الفلسطينيين والإسرائيليين فى جينف عام ٢٠٠٣[١]، والذى يتضمن مبادىء لتسوية متوازنة.

---

(١) اتفاق جنيف الموقع عليه بالأحرف الأولى فى ١٢ أكتوبر ٢٠٠٣، توصل إليه فريق من الإسرائيليين والفلسطينيين ـ يبلغ عددهم حوالى ٥٠ شخصية ويضم يوسى بيلين وياسر عبد ربه ـ ويتضمن الحلول التى اتفق عليها الجانبان لقضايا القدس والحدود والمستوطنات وغيرها من قضايا الوضع الدائم ويحدد أسس العلاقات بين دولتى إسرائيل وفلسطين. وبالرغم من أن هذا الاتفاق غير رسمى، إلا أنه حظى بتأييد دولى واسع.

وعلى أية حال، فإن من الواضح أن شارون قد استهدف بهذه الخطة رسم حدود لإسرائيل تشمل أجزاء الضفة الغربية (بما فيها القدس) التى تعتزم الدولة اليهودية ضمها، والتخلى عن قطاع غزة وأجزاء الضفة الأخرى التى لا ترغب إسرائيل فى ضمها، وبحيث يحقق الجدار العازل الذى يستكمل بناءه فى الضفة الفصل بين الإسرائيليين والفلسطينيين ومن ثم يقلل من الخطر الديموغرافى الفلسطينى[1].

فالخطة المذكورة إذن تمثل حلقة فى سلسلة التغييرات الجغرافية والسكانية والقانونية والإدارية التى عملت إسرائيل على اتخاذها فى الأراضى العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ بهدف خلق أمر واقع على الأرض يفرض نفسه على أية تسوية للنزاع العربى الإسرائيلى، والجديد فيها هى أنها تعلن صراحة ولأول مرة أن هذه التغييرات يقصد بها تحديد الأراضى التى تنوى إسرائيل الاحتفاظ بها فى أية تسوية نهائية.

ومن ناحية أخرى، لا تتعارض خطة شارون مع فكرته التى يروج لها منذ عدة سنوات بشأن عقد تسوية انتقالية طويلة المدى وتجنب الدخول فى مفاوضات الوضع الدائم الفلسطينى، فهو يعرض على الفلسطينين التفاوض على أساس الحدود التى تطالب بها إسرائيل نتيجة لخطته وبشرط اعترافهم بإسرائيل دولة يهودية مدركا أنهم لن يقبلوا ذلك ومن ثم يعرض عليهم تسوية انتقالية طويلة المدى.

وقد عاد شارون لطرح فكرته فى مقال نشرته صحيفة النيويورك تايمز فى ٩ يونيو ٢٠٠٢، وجاء فيه: «عندما تدخل إسرائيل والفلسطينيون من جديد فى مفاوضات، فإنه يجب أن تتسم الدبلوماسية بالواقعية. إن السباق من أجل اتفاق حول الوضع الدائم على نحو ما حدث فى كامب ديفيد وفى مباحثات طابا بمصر فى يناير ٢٠٠١ قد فشل؛ لأن الفجوة بين الطرفين كانت واسعة، وإن الخيار الجاد الوحيد للتوصل إلى

---

(١) أثار تقرير الخبير الديموغرافى الإسرائيلى أرنون سوفير مخاوف الإسرائيليين من تزايد عدد الفلسطينيين سواء فى الأراضى المحتلة أو بين عرب ١٩٤٨، حيث تضمن التقرير أن اليهود لن يشكلوا فى عام ٢٠٢٥ إلا ٤٢٪ من سكان فلسطين التاريخية (تحت الانتداب)، أما عرب ١٩٤٨ فإنهم سيشكلون فى العام المذكور نسبة ٢٥٪ من مجموع سكان إسرائيل بحيث قد يؤدى ذلك إلى انتخاب ٣٠ نائبا عربيا فى الكنيست، أما الجهاز المركزى للإحصاء التابع للسلطة الفلسطينية فيتوقع أن يصل عدد الفلسطينيين فى أرض فلسطين التاريخية فى عام ٢٠٢٠ إلى ٨ ملايين و٢٠٠ ألف مقابل ستة ملايين و٣٠٠ ألف يهودى.

تسوية تفاوضية ناجحة هو عقد تسوية انتقالية طويلة المدى وتأجيل المسائل التى لا يمكن إيجاد حلول لها إلى المستقبل . . »

وذكر شارون فى مقاله أن إسرائيل لن تعود إلى خطوط الهدنة التى كانت قائمة حتى عام ١٩٦٧ ، وأن لها الحق ـ وفقا للقرار ٢٤٢ ـ فى حدود يمكنها الدفاع عنها ، وأن الاتفاق مع الفلسطينيين لا يكفى ، بل إنه يجب إقامة السلام مع العالم العربى بأكمله ، كما يجب القضاء على الإرهاب لتحقيق الاستقرار فى الشرق الأوسط .

ومن الواضح أن شارون يستهدف بالتسوية الانتقالية طويلة المدى تجميد الأوضاع الجغرافية والسكانية على الأرض ، وتجاهل قضايا الوضع النهائى ـ على نحو ما أوضحناه من قبل .

أما استراتيجية شارون الجديدة القائمة على أساس خطة فك الارتباط ، فإنها تقوم على أساس الفصل بين إسرائيل والدولة الفلسطينية ، ورسم الحدود بينهما من جانب واحد ، وتقليص عدد الفلسطينيين داخل إسرائيل لمواجهة خطر تزايدهم السكانى للمحافظة على الطابع اليهودى فى هذه الدولة ، وذلك فضلا عن الحصول على الاعتراف بإسرائيل كدولة يهودية وليست مجرد دولة لليهود بما يترتب على ذلك من نتائج .

ولم يخف شارون أهداف هذه الاستراتيجية ، حيث صرح بأن حرب ١٩٤٨م لم تنته بعد ، وهو تصريح خطير يثير المخاوف من نواياه تجاه الفلسطينيين سواء من سكان الأراضى المحتلة أو من عرب حرب ١٩٤٨م .

* * *

obeikandl.com

الفصل الثالث

لماذا الاعتراف بإسرائيل دولة يهودية؟

تتضمن استراتيجية شارون مطالبة الفلسطينيين والدول العربية بالاعتراف بأن إسرائيل دولة يهودية، بما يعنى تجاهل حقوق عرب ١٩٤٨، وثقافتهم وانتماءاتهم ومشاعرهم القومية من ناحية، وإلغاء حق اللاجئين الفلسطينيين فى العودة من ناحية أخرى، الأمر الذى يخالف المفهوم الدولى لطبيعة دولة إسرائيل منذ إنشائها.

كان تيودور هيرتزل يدعو لإقامة دولة لليهود فى فلسطين، ويدل كتيبه على أنه لم يكن يفكر فى أن تكون هذه الدولة يهودية خالصة؛ بدليل أن العنوان الذى اختاره لهذا الكتيب بالألمانية هو «دولة اليهود» Der Judenstaat، بل إنه كان يتصور ـ خلافا للشعار الزائف عن شعب بلا أرض إلى أرض بلا شعب ـ أن اليهود سوف يعيشون جنبا إلى جنب مع عرب فلسطين، الأمر الذى تدل عليه بوضوح مسرحيته «الأرض القديمة الجديدة»، حيث يحاول التدليل فيها على أن هؤلاء العرب سوف يسعدهم تنفيذ المشروع الصهيونى فى بلادهم.

وكان كل ما يحلم به القادة الصهاينة هو أن يتمكنوا عن طريق الهجرة المكثفة إلى فلسطين من تحقيق الأغلبية اليهودية للسكان، وهو ما حاول داڤيد بن جوريون إقناع الزعماء العرب بقبوله بإغرائهم بالاستفادة من تنمية البلاد.

وقد حاول بعض الصهاينة تفسير تصريح بلفور بأنه يعنى تحويل فلسطين إلى دولة يهودية، فقامت الحكومة البريطانية بتفنيد هذا الزعم بالكتاب الأبيض عام ١٩٢٢م،

والذى تضمن أن هذه الحكومة: «تعتبر مثل هذه التوقعات غير عملية، وأنها لم تفكر فى أى وقت فى اختفاء السكان العرب أو إخضاعهم لليهود.. أو فرض الجنسية اليهودية على سكان فلسطين كلهم».

وعندما أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرار تقسيم فلسطين رقم ١٨١ فى ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧م كان لعرب فلسطين الأغلبية السكانية الساحقة حيث قدر عددهم بحوالى ١,٣٠٠,٠٠٠ فى حين كان عدد اليهود حوالى ٦٤٠,٠٠٠.

وعلى الرغم مما تضمنه القرار من تقسيم فلسطين إلى دولتين؛ إحداهما عربية والأخرى يهودية مع تدويل منطقة القدس، فإن تلك الدولة «اليهودية» لم تكن يهودية خالصة، وإنما كانت أجزاء فلسطين المخصصة لهذه الدولة يسكنها عدد كبير من العرب الفلسطينيين بلغ ٤٩٧ ألفا مقابل ٤٩٨ ألفا من السكان اليهود.

كما أن القرار المذكور تضمن عدة فصول بشأن الأماكن المقدسة والمبانى والمواقع الدينية، والحقوق الدينية وحقوق الأقليات، والمواطنة والاتفاقات الدولية والالتزامات المالية، وعدة شروط أخرى، فضلا عن نظام منطقة القدس.

وكان القرار واضحا فى وضع أسس معاملة كل من الدولتين لسكانها من حيث عدم التمييز بينهم بأى شكل من الأشكال بسبب الأصل أو الدين أو اللغة أو الجنس، وتأمين الدولة للأقلية العربية أو اليهودية حق التعليم واستعمال اللغة وعدم السماح بنزع ملكية الأرض المملوكة للأقلية الأخرى، كما نظم القرار أحكام المواطنة.

والخلاصة، أن قرار التقسيم لم يستهدف إقامة دولة يهودية خالصة، بل نص صراحة على أن يكون نظامها ديموقراطيا وأن يُعَامَلَ الفلسطينيون العربُ فيها على أساس المساواة واحترام حقوق الإنسان.

وقد راعى إعلان قيام دولة إسرائيل فى ١٤ مايو ١٩٤٨م ذلك، حيث نص على معاملتهم على أساس المواطنة والمساواة إذ جاء فيه:

«ونناشد السكان العرب فى دولة إسرائيل.. أن يحافظوا على السلام وأن يشاركوا فى بناء الدولة على أساس المواطنة التامة القائمة على المساواة والتمثيل المناسب فى جميع مؤسسات الدولة المؤقتة والدائمة».

ومع ذلك، فقد كان تفريغ دولة إسرائيل من أكبر عدد ممكن من سكانها العرب أحد المبادىء الرئيسية للصهيونية، وحاولت هذه الحركة تنفيذ ما يعرف بسياسة «الترانسفير» سواء قبل إنشاء الدولة المذكورة أو بعد إنشائها.

وقد سبقت الإشارة إلى المحاولات والمشاريع الصهيونية لترحيل أعداد كبيرة من الفلسطينيين، وإلى تصريحات قادة الحركة وناشطيها عن ضرورة ترحيلهم، باختيارهم أو قسرا، حتى تتسع البلاد لاستيعاب اليهود القادمين من شتى أنحاء العالم تمشيا مع قانون العودة الذى أصدرته إسرائيل عام ١٩٥٠م.

ولقد حققت حرب ١٩٤٨م لإسرائيل إخلاء فلسطين من معظم سكانها العرب؛ إذ إنها نجحت فى طرد ٧٥٠ ألف فلسطينى يمثلون الغالبية العظمى للسكان خارج البلاد، ومع ذلك لم تكف الحكومات الإسرائيلية عن محاولة التخلص من الأقلية العربية التى تمسكت بالبقاء.

وبدأ شارون يثير مسألة يهودية الدولة العبرية، حيث طالب الدول العربية بالاعتراف بيهودية دولة إسرائيل، ثم حصل على تأييد الرئيس بوش فى الرسالة التى وجهها إليه فى إبريل ٢٠٠٤م، ويبدو أنه تمكن من إقناع الرئيس الأمريكى بأن تأكيد يهودية إسرائيل يتمشى مع رؤيته عن إقامة دولتين فى فلسطين، بحيث تكون إسرائيل هى الدولة اليهودية وفلسطين دولة الفلسطينيين، ومن ثم تكون عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى الدولة الفلسطينية، وتفتح إسرائيل أبوابها للمهاجرين اليهود.

ومن الواضح أن الهدف المباشر لمطالبة الفلسطينيين والدول العربية وغيرها بالاعتراف بيهودية دولة إسرائيل هو إلغاء حق العودة الذى أكده القرار رقم ١٩٤ للاجئين الفلسطينيين، الأمر الذى ادعى شارون وبوش أنه النتيجة المنطقية لإقامة دولة فلسطينية بحيث تكون عودة اللاجئين إليها؛ إلا أن الأمر قد يتعدى ذلك إلى احتمال استناد إسرائيل إليه للتخلص من عرب ١٩٤٨م.

* * *

obeikandl.com

الفصل الرابع

موقف إسرائيل من عرب ١٩٤٨

فى عامى ١٩٤٧ و ١٩٤٨م، كانت إسرائيل قد طردت ٧٥٠ ألف فلسطينى ـ بالإرهاب وتهديد السلاح ـ ولم يتبق من أصحاب البلاد سوى ١٧٠ ألف فلسطينى (٢٠٪ من سكان إسرائيل فى ذلك الوقت).

وعلى الرغم مما تضمنه إعلان إنشاء دولة إسرائيل من معاملة السكان العرب على أساس المواطنة التامة القائمة على المساواة والتمثيل المناسب فى جميع مؤسسات الدولة المؤقتة والدائمة، على الرغم من ذلك وضع عرب إسرائيل تحت الحكم العسكرى الشديد واعتبروا جواسيس وطابوراً خامسا. وعوملوا كمواطنين من الدرجة الثانية، ومارست الحكومات الإسرائيلية سياسات تمييزية صارخة ضدهم بالمقارنة بالإسرائيليين؛ فَأُخْضِعُوا لإجراءات الاعتقال الإدارى، وتقييد حق التنقل وحق التعليم والتنظيم وحرية التعبير، ولقوانين أملاك الغائبين والأراضى المهجورة وأرض إسرائيل، وكلها قوانين تسمح لإسرائيل بالاستيلاء على أراضيهم. وبالرغم من فرض الجنسية الإسرائيلية عليهم، فقد حرمتهم إسرائيل من كل الحقوق والمزايا التى يتمتع بها اليهود، وحاولت محو الهوية الفلسطينية عنهم، ولجأت إلى ممارسة العنف والتصفيات الجسدية ضدهم وإثارة الرعب فيهم والاعتداء على قراهم (ومن ذلك على سبيل المثال مذبحة كفر قاسم فى أكتوبر ١٩٥٦م). وقامت بتدمير نحو ٤٥٪ من مجموع المدن والقرى الفلسطينية وصادرت أراضيهم ووزعتها على المستعمرات الإسرائيلية وحرمت

أراضيهم الزراعية من المياه حتى تدهورت زراعتهم. ولم يرفع الحكم العسكرى عنهم إلا فى عام ١٩٦٦م.

يقدر عدد عرب ١٩٤٨م حاليا بحوالى مليون ونصف وقد منحتهم إسرائيل حق التصويت فى الانتخابات البرلمانية والترشيح للكنيست بهدف الاستفادة من أصواتهم. وشاركت القائمة العربية فى أول انتخابات عام ١٩٤٩م وفى الائتلاف الحكومى بقيادة بن جوريون فى أكتوبر ١٩٥١م. وحتى عام ١٩٦٦م، لم يشكل عرب ١٩٤٨م أحزابا عربية، وإنما لجئوا للتصويت للأحزاب الراديكالية وخاصة الحزب الشيوعى.

وشهدت الخمسينيات والستينيات من القرن الماضى بعض المحاولات لتشكيل حركات سياسية تتحدث باسمهم، وكان أهمها تأسيس الجبهة الشعبية عام ١٩٥٨م، وحركة الأرض عام ١٩٦٤م. وتمكنت الأحزاب العربية من الفوز بمقعدين فى الكنيست فى انتخابات عام ١٩٨٤م. وكان التطور الأبرز فى عام ١٩٨٨م عندما انسحبت الكتلة البرلمانية من حزب العمل لتشكل «الحزب الديمقراطى العربى» والذى فتح الباب أمام قيام أحزاب عربية أخرى. وقد حصلت الأحزاب العربية على عشرة مقاعد فى انتخابات عام ٢٠٠٦م، حيث حصلت القائمة العربية الموحدة على أربعة مقاعد، والجبهة الديموقراطية للسلام والمساواة على ثلاثة مقاعد، والمجتمع الوطنى الديموقراطى على ثلاثة مقاعد.

كان أمام عرب ١٩٤٨م توجهان رئيسيان تجاه إسرائيل؛ الأول هو خيار الدمج والانخراط فى الدولة العبرية والعمل على تحقيق المساواة فى المواطنة والميزانيات وغيرها بين العرب واليهود، والثانى معارضة الدمج والدعوة إلى الانفصال المرحلى بما فى ذلك الحصول على الحكم الذاتى الثقافى والخدمات المنفصلة، ويذكر الدكتور صلاح زرنوقة أن تيار الدمج «يرفض أن تكون هناك دولة يهودية، ويطالب بأن تكون دولة إسرائيل دولة لكل المواطنين، وعليه يطالب بأن يشارك المواطنون العرب فى تعريف الدولة وبشكل دستورى، وأن تكون هناك فرص متساوية فى العمل والخدمات للعرب، وأن يحتل العرب مناصب حكومية عليا فى الوزارات والمؤسسات الحكومية ويطالب فى نفس الوقت بالاعتراف والقبول بالعرب كأقلية قومية عربية..»

وأما التوجه الانفصالى، فيرى «أن للحكم الذاتى عدة أشكال.. وأن الحد الأدنى الذى يمكن تنفيذه فى إسرائيل بالنسبة لعرب ١٩٤٨م هو حكم ذاتى ثقافى. ويرى أنصار هذا التوجه أن الأقلية العربية جزء من الشعب الفلسطينى وأقلية داخل دولة إسرائيل وأقلية ما زالت تتمسك بالقومية والدين واللغة وبأن إسرائيل ليست دولتهم».

(د. صلاح سالم زرنوقة: عرب ١٩٤٨م فى إسرائيل: الواقع والمستقبل ـ مركز دراسات وبحوث الدول النامية ـ كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة ـ ٢٠٠٠).

هذا ـ وقد كانت للأوضاع التى أعقبت حرب ١٩٦٧م آثارها الهامة على عرب ١٩٤٨م وموقف إسرائيل منهم.

فقد شهدت أوائل السبعينيات من القرن الماضى صحوة سياسية فى صفوف عرب ١٩٤٨م، فشكلوا التنظيمات التى يمارسون من خلالها الأنشطة السياسية، ومنها اتحاد الطلبة العرب الذى جمع طلبة الجامعات، ولجنة الدفاع عن الأرض، ولجنة رؤساء البلديات. وكانت هذه المنظمات تعبر عن الهوية العربية والمطالبة بالمساواة والاحتجاج ضد سياسات إسرائيل التمييزية. ويمثل يوم ٣٠ مارس ١٩٧٦م ذروة الاحتجاجات، حيث أطلق البوليس الإسرائيلى النار على المتظاهرين، وأطلق على هذا اليوم «يوم الأرض» ويحتفل العرب به سنويا.

وقد أدى فتح الحدود بين إسرائيل والأراضى الفلسطينية المحتلة إلى التواصل بين عرب ١٩٤٨م وفلسطينيى الضفة الغربية وقطاع غزة، وتبلورت المشاعر القومية لعرب إسرائيل فى الوقوف إلى جانب نضال الشعب الفلسطينى فى الضفة والقطاع من أجل إنهاء الاحتلال الإسرائيلى وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، وتضمنت برامج الأحزاب العربية فى إسرائيل تأييد هذه المطالب، ودلت مواقفها على مدى الارتباط بين هؤلاء العرب وبقية الدول العربية، الأمر الذى أدى إلى إثارة القلق لدى إسرائيل، وخاصة عندما قامت فى أكتوبر ٢٠٠٠ مظاهرة لتأييد انتفاضة الأقصى وقامت قوات الأمن الإسرائيلية بإطلاق النار عليها وقتل ١٣ من المتظاهرين. كما أظهر موقف الحكومة الإسرائيلية من الدكتور عزمى بشارة، حيث وجهت إليه الاتهام بسبب زيارته لسوريا، مدى انزعاج إسرائيل من هذه التوجهات. ونشرت دراسات إسرائيلية عن تأثير قيام دولة فلسطينية على عرب ١٩٤٨م.

ويتوقع بعض الإسرائيليين المزيد من الراديكالية بين عرب إسرائيل. وعلى سبيل المثال، يذكر موشيه أرينز «إن عرب ١٩٤٨م هم فلسطينيون، وأنهم ما داموا يشعرون بعدم المساواة فى الحقوق والواجبات مع المجتمع اليهودى، فإنهم قد يرغبون فى الانضمام إلى الدولة الفلسطينية». وفى دراسة أخرى: «إن تأثير قيام دولة فلسطينية على العلاقات اليهودية العربية داخل إسرائيل من أخطر التأثيرات المحتملة، فقد تعمل تلك الدولة كقوة جذب للولاءات السياسية لعرب إسرائيل...».

(د. صلاح زرنوقة: المرجع السابق)

وفى مقال، نشر بصحيفة «هآرتيس يوم ٢٧ نوفمبر ٢٠٠٧م، ذكر داڤيد ناڤون أستاذ علم النفس أنه: «لو كان الشعبان معنيين بالعيش فى دولة ثنائية القومية لما كانت هناك حاجة لتقسيم البلاد». كما كتب يسرائيل هرئيل فى نفس الصحيفة: «إن هؤلاء الذين يؤمنون بأنه توجد فرصة لحل الدولتين للشعبين، يجب أن يتوجهوا فى هذه اللحظة الحاسمة إلى عرب إسرائيل ويقولوا لهم لقد تجاوزتم الحدود؛ إذ لا يمكن التوجه إلى كيان غير إسرائيلى ومطالبته بعدم الاعتراف بهوية الدولة التى أنتم مواطنون فيها، وفى نفس الوقت مطالبة هذه الدولة والحصول منها على كافة الحقوق». أما عضو الكنيست ـ من كاديما ـ عتنيتيل شنلر، فقد أعد خطة تتضمن ضم المستوطنات لإسرائيل وضم منطقة المثلث التى يسكنها فلسطينيو ١٩٤٨م للسلطة الفلسطينية.

والواقع، أن المشاعر العدائية للإسرائيلين تجاه عرب ١٩٤٨ قد تزايدت فى الآونة الأخيرة، وخاصة بعد إصدار وثيقة أعدوها تحت رعاية اللجنة العليا لمتابعة شئون المواطنين العرب فى إسرائيل، بعنوان «التصور المستقبلى للعرب فى إسرائيل».

وتطالب هذه الوثيقة إسرائيل بالاعتراف بهم كقومية مستقلة عن بقية المواطنين، وإعطائهم حقوقهم السياسية والاجتماعية والاقتصادية كاملة دون تمييز، فضلا عن اعتراف إسرائيل بالمسئولية عن الجرائم التى ارتكبتها فى حقهم، مع الموافقة على عودة اللاجئين الفلسطينيين.

وقد شن المشاركون فى مؤتمر هيرتسليا السابع ـ الذى عقد فى يناير ٢٠٠٧م هجوما شديداً على هذه الوثيقة، فاعتبرها ميروم حجاى عضو الكنيست السابق تحتوى على

كافة الأسس المطلوبة لإقامة كيان سياسى عربى مستقل داخل الدولة اليهودية، ومؤكداً أن قضية المواطنين العرب فى إسرائيل أشد خطراً من التهديدات الإيرانية.

وتصدت عايدة توما سليمان، عضو لجنة المتابعة العليا للجمهور العربى فى إسرائيل لهذا الهجوم، ووجهت الانتقادات للمعاملة التى يلقاها العرب فى إسرائيل متسائلة: «لماذا لازلتم تنظرون إلينا باعتبارنا أعداء لكم؟»

(مقال محمود صبرى: فعاليات مؤتمر هاتسيليا السابع ـ قراءة أولية ـ بمجلة القدس العدد ٩٩).

ومن حديث للإذاعة الإسرائيلية، طالب بنيامين نيتانياهو عرب ١٩٤٨م بالوقوف بحزم إلى جانب دولة إسرائيل والتنديد بملء الفم بالعمليات الإرهابية لإثبات ولائهم لإسرائيل، وأن عليهم أن يوضحوا أين يريدون الإقامة، وإذا رأوا أن ولاءهم للفلسطينيين فليرحلوا ويقيموا فى الأراضى المحتلة عام ١٩٦٧م.

وقد تجسدت المخاوف الإسرائيلية من توجهات عرب ١٩٤٨م ومطالبهم فى مشروعات يقترحها بعض رجال السياسة والفكر بهدف التخلص منهم.

ومن بين هذه المشروعات ما يأخذ فى اعتباره وجود غالبية عرب ١٩٤٨م فى أماكن محددة هى: جبال الجليل ـ والمثلث ـ وشمالى النقب. فزعيم حزب إسرائيل بيتنا «أفيجدور ليبرمان» يطالب بطردهم ومقايضتهم بالأراضى التى تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧م.

ويطالب آخرون بتطبيق فكرة تبادل مناطق مأهولة بالسكان بين إسرائيل والدولة الفلسطينية المزمع إقامتها، وخاصة بنقل منطقتى أم الفحم والمثلث إلى سيادة فلسطينية.

بل يذهب البعض إلى اقتراح إجراء تعديلات كبيرة فى حدود دول المنطقة ـ فى إطار متعدد الأطراف ـ وذلك بإجراء تسوية إسرائيلية عربية شاملة تضم وتشمل أيضا مصر والأردن وسوريا.

وقد أشارت الوثيقة الصادرة عن مؤتمر هيرتسليا السادس إلى هذه المقترحات التى نعرض لها فيما بعد.

* * *

obeikandl.com

الفصل الخامس

أبعاد الإستراتيچية الإسرائيلية

ظل الهدف الثابت للاستراتيچية الإسرائيلية هو الاستيلاء على أكبر مساحة من أرض فلسطين وإخلاؤها من أكبر عدد ممكن من سكانها الفلسطينيين.

وقد اتبعت إسرائيل منذ إنشائها ما يعرف بسياسة «الترانسفير»؛ أى إجلاء الفلسطينيين عن البلاد، سواء طواعية أوكرها باستخدام القوة.

وقد سبقت الإشارة إلى الآراء التى ترددت فى مؤتمر زيورخ الصهيونى عام ١٩٣٧م بشأن ترحيل الفلسطينيين، وإلى الخطط التى رسمت لتحقيق هذا الهدف (انظر ما سبق فى الفصل السادس من الباب الأول).

وبالرغم من أن إسرائيل تمكنت من طرد الغالبية العظمى من الفلسطينيين خارج البلاد فى عامى ١٩٤٧ و ١٩٤٨م، فإن سياسة «الترانسفير» ظلت جزءاً ثابتا من الاستراتيچية الإسرائيلية، تحاول تنفيذها.

وبعد أن استولت إسرائيل على كافة الأراضى الفلسطينية عام ١٩٦٧م، أصبحت المشكلة السكانية تمثل أمام الدولة العبرية مشكلة كبرى، حيث كان أمامها طريقان: إما أن تضم هذه الأراضى بسكانها العرب ويكون عليها منح هؤلاء السكان الجنسية الإسرائيلية ومن ثم يتغير طابع الدولة، أو تحرمهم من هذه الجنسية فتتهم بأنها دولة غير ديمقراطية.

وقد تصور اليمين الإسرائيلى بزعامة ميناحيم بيجين أن حل هذه المشكلة يتمثل فى ضم الأراضى الفلسطينية المحتلة (والتى اعتبرها أرضا إسرائيلية محررة)، مع منح السكان الفلسطينيين نوعا من الإدارة الذاتية (تحت تسمية الحكم الذاتى) على أن تبقى هذه الأراضى تحت السيادة الإسرائيلية.

أما حزب العمل الإسرائيلى، فقد تبنى ما عرف بالحل الوسط الإقليمى والخيار الأردنى؛ أى عقد اتفاق مع الأردن على أساس تقاسم أراضى الضفة الغربية وقطاع غزة. وقد اضطر حزب العمل الإسرائيلى إلى العدول عن هذا الموقف بعد تفجير الانتفاضة الفلسطينية عام ١٩٨٧ وإعلان الملك حسين فى ٣١ يوليو ١٩٨٨ قطع الروابط مع الضفة الغربية.

وبدأت فكرة إقامة دولة فلسطينية تلقى قبولا من الرأى العام الإسرائيلى، باعتبارها الحل الذى يؤدى إلى المحافظة على الطابع اليهودى لدولة إسرائيل، وأصبحت جزءاً من برنامج حزب العمل وأحزاب الوسط واليسار الإسرائيلية.

وفى حين ظل الزعيم اليمينى بنيامين نيتانياهو رافضا إقامة دولة فلسطينية فيما يعتبرها أرض إسرائيل، فإن آرييل شارون أعلن موافقته على إنشاء هذه الدولة وحصل على تأييد حزب الليكود على ذلك؛ ثم جاءت موافقة شارون ـ رغم تحفظاته الأربعة عشر ـ على خريطة الطريق التى تتضمن المراحل الثلاث التى أشرنا إليها وتؤدى، فى حالة تنفيذها، إلى قيام الدولة الفلسطينية، وأخيراً قام بتنفيذ خطة فك الارتباط، كجزء من استراتيچية جديدة، تتلخص أبعادها فيما يلى:

- **الخطة إجراء آحادى (انفرادى) يستهدف فرض تسوية من جانب واحد**

فبالرغم من محاولة شارون تبرير خطة فك الارتباط بادعاء عدم وجود شريك فلسطينى، إلا أنه ـ فى حقيقة الأمر قصد فرض أمر واقع تفاديا للدخول فى مفاوضات ثنائية لا تحقق الأهداف الإسرائيلية بسبب رفض الفلسطينيين لمواقف إسرائيل تجاه الحدود واللاجئين والقدس وغيرها من قضايا الوضع الدائم.

وتتفق هذه الإستراتيچية مع فكرة شارون ـ السابق الإشارة إليها ـ عن عدم إمكان التسوية الدائمة وضرورة الاكتفاء بتسوية انتقالية طويلة الأجل.

● الانسحاب من قطاع غزة للتخلص من أعبائه وفرض الحصار عليه والفصل بينه وبين الضفة الغربية

قطاع غزة من أكبر مناطق العالم كثافة سكانية حيث يسكنه حوالى مليون ونصف فلسطينى. وموارد القطاع محدودة ويسوده الفقر وتتفشى فيه البطالة. وقد انطلقت منه انتفاضة عام ١٩٨٧م وتتمتع فيه حركة حماس بتأييد شعبى كبير، حيث تقوم بنشاط اجتماعى وتعليمى ودينى واسع بين سكانه.

ولا شك فى أن شارون رأى أن احتفاظ إسرائيل بالقطاع لا يحقق لها مكاسب تبرر ما تتحمله من أعبائه، حيث تضطر إلى نشر أعداد كبيرة من قواتها لحماية أعداد ضئيلة من المستوطنين.

ومن ناحية أخرى، حاول شارون التخلص من مسئولية إسرائيل عن القطاع، مدعيا أن الانسحاب منه يخلصها من المسئولية عنه، (الأمر الذى لا يتفق مع أحكام القانون الدولى حيث تحمل إسرائيل المسئولية عن القطاع باعتباره لا يزال ـ رغم الانسحاب الإسرائيلى ـ منطقة واقعة تحت الاحتلال الإسرائيلى، وخاصة لفرض إسرائيل الحصار عليه برا وجوا وبحرا، ولقيام القوات الإسرائيلية بالتوغل فيه وشن الغارات عليه حتى اليوم ـ «انظر المارتين، و٤٧ من اتفاقية چنيف الرابعة لعام ١٩٤٩») وقد حاولت إسرائيل من قبل التخلص من قطاع غزة، وعرض مناحيم بيجين على الرئيس السادات عودة الإدارة المصرية للقطاع، ولكن السادات رفض ذلك.

وكان رابين قد اعترف بأنه يتمنى أن يستيقظ من نومه ليجد قطاع غزة قد غرق!

ولا تزال إسرائيل تسعى لإلقاء المسئولية عن القطاع على مصر، وقد أدى الحصار الخانق الذى فرضته على السكان (بقطع إمدادات الوقود والكهربا والغذاء والأدوية عنه) إلى محاولة الآلاف من الفلسطينيين اقتحام معبر رفح والاندفاع إلى الأراضى المصرية ـ يوم ٢٣ يناير ٢٠٠٨ وما بعده ـ واتسمت تعليقات الصحف الإسرائيلية على الحادث بالدعوة إلى تحمل مصر المسئولية عن القطاع.

وتشن إسرائيل حربا شديدة العنف على القطاع بدعوى القضاء على إطلاق حماس والجهاد الصواريخ على سيديروت وعسقلان من المدن الإسرائيلية، بل أعلن نائب

وزير الدفاع أن إسرائيل سوف تشعل محرقة فى القطاع، وقد تواصلت الاعتداءات الشرسة يوميا حتى أسقطت مائة وثلاثين شهيدا ومائتى جريح على مدى أيام قليلة.

ومن ناحية أخرى، فإن ثمة مشروعات إسرائيلية تطالب بحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين بتوسيع حدود قطاع غزة بضم جزء من شمال سيناء إليه لاستيعاب اللاجئين.

● الجدار العازل وتكثيف الاستيطان .. أداتان لتنفيذ الاستراتيجية الإسرائيلية

فالجدار يخترق الضفة من شمالها حتى جنوبها وطوله يبلغ ٧٢٠كم. وقد ترتب على إنجاز الجزء الأول منه أن أصبح نحو ٥٦ ألف فلسطينى يعيشون فى أماكن محصورة. وقد تضمن تقرير أمين عام الأمم المتحدة أن مسار هذا الجدار يؤدى إلى وقوع نحو ٩٧٥كم٢ (تمثل ١٦,٦٪ من الضفة) بين الخط الأخضر (أى حدود ١٩٦٧) والجدار، وأنه سيترتب على إنجازه أن يعيش ١٦٠ ألف فلسطينى آخرون فى مجتمعات مطوقة بالكامل تقريبا، فى حين سيعيش ما يقرب من ٣٢٠ ألف مستوطن إسرائيلى فى المنطقة بين الخط الأخضر والجدار، منهم ١٧٨ ألفا فى القدس الشرقية.

وقد أصدرت قوات الدفاع الإسرائيلية أوامر تقضى بأن يكون الجزء من الضفة الواقع بين الخط الأخضر والجدار منطقة مغلقة بحيث لا يستطيع قاطنوها البقاء فيها أو دخول أى شخص لها إلا إذا كان حاملا لترخيص أو بطاقة هوية صادرة من إسرائيل، وفى نفس الوقت تسيطر إسرائيل على منطقة غور الأردن حيث يعيش ٧٥ ألف يهودى فى ٢١ مستعمرة تحت حماية القوات الإسرائيلية بين ٥٠ ألف فلسطينى (وهذه المنطقة أغنى مناطق الضفة الزراعية) والواقع فإن ما يتبقى من الضفة الغربية بعد إقامة الجدار هو عبارة عن ثلاثة كانتونات تقطعها الطرق الالتفافية، ويصعب تصور إقامة دولة قابلة للحياة فيها بحالتها الراهنة.

أما القدس، فقد أحاطتها إسرائيل بأجزاء من الجدار وقامت بنشاط استيطانى مكثف فيها وفى المناطق المحيطة بها حتى فصلتها تماما عن بقية أراضى الضفة الغربية، ضاربة عرض الحائط بما تقضى به خريطة الطريق بوقف الأنشطة الاستيطانية كافة، مدعية أنها أرض إسرائيلية لا تنطبق بشأنها الخريطة المذكورة.

ومن المعروف أن محكمة العدل الدولية قد أصدرت فى ٩ يوليو ٢٠٠٤ فتوى تتضمن اعتبار الجدار العازل (والمستوطنات الإسرائيلية) غير مشروع، وتدعو إسرائيل

إلى إزالته. غير أن إسرائيل لم تول أى اعتبار لهذه الفتوى. ومن الغريب أن الدول العربية لم تتابع الجهود لاستصدار قرار من مجلس الأمن ـ أو من الجمعية العامة فى حالة فشله ـ لوضع فتوى المحكمة الدولية موضع التنفيذ.

وبالرغم من أن إسرائيل تدعى أن الجدار يبنى لأسباب أمنية ـ أى لصد هجمات الفلسطينيين ـ فإن من الواضح أنه يستهدف اقتطاع أجزاء من أراضى الضفة تتوسع فيها حدود إسرائيل، كما يفصل بين الإسرائيليين والفلسطينيين لتعزيز الطابع اليهودى للدولة.

وخلف الجدار، تقوم إسرائيل بتكثيف النشاط الاستيطانى ببناء الآلاف من الوحدات السكنية ويفيد تقرير لحركة السلام الآن أنه منذ مؤتمر أنا پوليس فى نوفمبر ٢٠٠٧م، نشرت مناقصات لبناء ٧٥٠ وحدة سكنية فى القدس الشرقية كما نشر أنه وَفْقًا لمخطط وزارة الإسكان الإسرائيلية سوف يبنى خلال عام ٢٠٠٨م ما يزيد على ١٩٠٠ شقة فى مستوطنات الكتل الرئيسية بالضفة الغربية.

- **ترسم الخطة حدودًا لإسرائيل على حساب أراضى الدولة الفلسطينية فى حالة إنشائها:**

بالرغم من أن شارون يذكر أنه ينفذ خطته إلى أن يجد شريكا فلسطينيا للاتفاق معه، إلا أن الحدود التى رسمها لإسرائيل تظل قائمة كأمر واقع فى حالة عدم التوصل لاتفاق مع الفلسطينين وتتوسع إسرائيل ـ بموجب هذه الخطة ـ فى أراضى الضفة الغربية بضم الأراضى التى تقتطعها منها وراء الجدار وتشمل الكتل الرئيسية للمستوطنات الإسرائيلية، فضلا عن مدينة القدس بشطريها والمستوطنات التى تحيط بها. ويعلن شارون أن هذه الأراضى كلها سوف تبقى أجزاء من إسرائيل فى أية تسوية نهائية.

أما الأراضى الفلسطينية الواقعة خارج الجدار، فإنها هى التى ستكون موضع التفاوض مع الفلسطينيين، ولا تزال إسرائيل تبنى الوحدات السكانية فى المستوطنات الإسرائيلية فيها.

والواقع، أنه مع تنفيذ الخطة الإسرائيلية، فإن الأوضاع فى الضفة الغربية تجعل من الصعب أن يتصور معها قيام دولة فلسطينية قابلة للحياة، حيث إنها تتكون من كانتونات تقطعها الطرق الالتفافية والمستوطنات، وتسيطر إسرائيل على مصادر المياه

فيها وعلى غور الأردن الذى يمثل أغنى المناطق الزراعية فى الضفة، بحيث تصبح هذه الدولة ـ فى حالة قيامها ـ محصورة من كل جانب.

ومن ناحية أخرى، تواصل إسرائيل عمليات الاستيطان المكثف فى القدس والمناطق المحيطة بها وتحيطها بأجزاء من الجدار العازل بحيث تحقق فصلها التام عن بقية أراضى الضفة.

- **الفصل العنصرى وتعزيز الطابع اليهودى لإسرائيل**

تحقق خطة فك الارتباط بقاء ٩٠٪ من سكان الضفة الفلسطينيين خارج الجدار العازل فضلا عن التخلص من سكان قطاع غزة البالغ عددهم مليونا ونصف.

وتكمل الخطة المطالبة بالاعتراف بإسرائيل كدولة يهودية بما يترتب على ذلك من النتائج سواء برفض عودة اللاجئين الفلسطينين أو باحتمال التخلص من حرب ١٩٤٨م على نحو ما سبقت الإشارة إليه.

. . . هذا، ويأتى تنفيذ الاستراتيچية الإسرائيلية فى وقت يسود فيه الصراع الساحة الفلسطينية وتتفجر الخلافات العربية، واحتمال سقوط حكومة أولمرت وإجراء انتخابات إسرائيلية مبكرة وفى حين تؤدى إسرائيل دورًا أساسيا فى مشروع القرن الأمريكى الجديد فى الشرق الأوسط. فسوف نتناول فيما يلى بشىء من التفصيل هذين العاملين اللذين يشكلان البيئة الإقليمية والدولية لتنفيذ هذه الاستراتيچية.

وعلى أية حال، فإن من المرجح ألا يؤدى فوز اليمين بزعامة نيتانياهو إلى تغيير فى الاستراتيچية التى وضع شارون أسسها. حيث يفرض الأمر الواقع نفسه، خاصة وأن اليمين الإسرائيلى قد وافق على إقامة الجدار العازل ولا يحتمل عودته لاحتلال قطاع غزة، وإنما سوف يحاول فرض أيديولوچيته الرافضة لإقامة دولة فلسطينية بين نهر الأردن والبحر المتوسط.

* * *